S/PV.9348

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

الجلسة **9348**

الخميس، 15 حزيران/يونيه 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيسة	السيدة الحفيتي	(الإمارات العربية المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	ألبانيا	السيد سباسي
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	سويسرا	السيد هاوري
	الصين	السيد سون تشي تشيانغ
	غابون	السيدة بيتو ندوجومبويه
	غانا	السيدة أوبونغ – نتيري
	فرنسا	السيد أولميدو
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إيكرسلي
	موزامبيق	السيد فرنانديز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كيلي
	اليابان	السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

23-17079 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتُتِحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيسة: وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة من السفيرة كارولين أوبونغ – نتيري، نائبة الممثل الدائم لغانا لدى الأمم المتحدة، بالنيابة عن رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان.

أعطي الكلمة الآن للسيدة أوبونغ – نتيري.

السيدة أوبونغ – نتيري (غانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للفقرة 3 (أ) ‹4› من القرار 1591 (2005)، يشرفني أن أقدم إحاطة إلى مجلس الأمن عن أعمال لجنة الجزاءات المفروضة على السودان خلال الفترة من 21 آذار/مارس 2023 إلى اليوم.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمعت اللجنة مرة واحدة في مشاورات غير رسمية وتلقت أول تقرير فصلي مستكمل من فريق الخبراء المعني بالسودان.

وفي 12 أيار/مايو، استمعت اللجنة إلى إحاطة قدمها فريق الخبراء المعني بالسودان بشأن برنامج عمله للفترة من 2023 إلى 2024 وبشأن الحالة الراهنة في دارفور. وقدم المنسق إلى اللجنة لمحة عامة عن مجالات التحقيق والرصد التي يعتزم الفريق تغطيتها، وفقا للولاية التي مددها القرار 2676 (2023). وفي 18 أيار/مايو، أصدرت اللجنة بيانا صحفيا (SC/15288) بشأن تلك الإحاطة.

وفي 6 حزيران/يونيه، قدم فريق الخبراء المعني بالسودان أول تقرير فصلي مستكمل إلى اللجنة. وأطلعنا الفريق على آخر المستجدات بشأن الديناميات الإقليمية وديناميات النزاع في دارفور، بما في ذلك تصاعد العنف في أجزاء من دارفور.

الرئيسة: أشكر السيدة أوبونغ – نتيري على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): أود، في البدء، أن أتقدم إليكم بالتهنئة، السيدة الرئيسة، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الحالي وأشكر نائبة رئيس لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005) على تقريرها ربع السنوي.

فيما يتعلق بالأثر الإقليمي للأحداث. بالرغم من أن القرار 1591 (2015) منحصر على إقليم دارفور، ولكن إذا اعتُبر أن الأحداث الأخيرة وتدفقات النازحين ذات أثر متعدي، فإننا نرى التالي:

لم تتأثر علاقات السودان مع جيرانه بسبب الأوضاع الإنسانية وإن كان لكل اشتباكات عسكرية آثار سلبية بالضرورة، ولم يتلق السودان إشعاراً بأن النازحين واللاجئين الذين وصلوا حدود بعض الدول قد تسببوا في إفلات الأمن القومي.

هناك محاولات لتهريب أسلحة نوعية من شاكلة الصواريخ المضادة للطائرات لدعم التمرد، ولكن القوات الأمنية السودانية تراقب ذلك بإصرار.

إن معظم الدول التزمت الحياد الإيجابي، لا سيما أن تشاد أغلقت الحدود لمنع تسرب قوات التمرد إلى أراضيها واعتقلت الذين نفذوا إليها وأخطرت السودان بذلك. هناك تقارير بتورط ومشاركة لبعض فصائل المعارضة التشادية مع قوات التمرد. ونشكر الحكومة التشادية على تعاونها في هذا المجال.

وفيما يخص أوضاع اللاجئين السودانيين في تشاد وبالتحديد في معسكرات وداي، وسيلا، ووادي فيرا، إن الحكومة التشادية تؤكد تضامنها مع السودان، حيث يبلغ تعداد اللاجئين السودانيين الذين نزحوا إليها بعد الانتهاكات التي اقترفتها الميليشيا 000 113 في الولايات الثلاث ويلقون ترحيباً من المجتمعات المحلية، العائدون منهم حوالي 000 25، ومعظمهم من النساء والأطفال.

وفيما يتعلق بالحدود الشمالية الغربية للسودان، قد تشهد إيصال مساعدات مثل تموينات القتال مناصرة لقوات التمرد.

وأما بشأن الحدود مع جمهورية أفريقيا الوسطى، فهي مفتوحة وهادئة، ولكن هناك مساع من قبل قوات التمرد لاستغلالها، كما سأوضح.

حدودنا مع جمهورية مصر العربية هادئة ومفتوحة، وقد استقبلت مصر الآلاف من مواطنينا عقب الأحداث الحالية، ونشكر القيادة والشعب المصري على ذلك.

على الحدود الإثيوبية، الأمن مستتب ولا يوجد ما يشير إلى تأثر أمنها القومي بفعل الأحداث، وفتحت أبوابها لاستقبال اللاجئين مع قلة الأعداد التي وصلت إلى هناك.

لقد أشارت بعض الوفود في المجلس في جلسة سابقة إلى احتمال تدهور العلاقات بين السودان وجنوب السودان بفعل عودة اللاجئين الجنوبيين، إلا أن ذلك لم يحدث. المعلومات التي تلقيناها عن أوضاع اللاجئين من جنوب السودان في محلية الجبلين الحدودية تشير إلى استضافة الولاية لأكثر من 000 365 لاجئ، منهم حوالي 000 122 وصلوا إلى المنطقة من الخرطوم بعد الاشتباكات الأخيرة واستقروا في معسكرات محلية، وذلك وفقاً لآخر إحصائية رسمية أجريت في العاشر من شهر أيار/مايو الماضي.

وفيما يخص الوضع الإنساني في إقليم دارفور، فقد تم توزيع كميات كبيرة من المساعدات الإنسانية والصحية من قبل برنامج الأغذية العالمي في مناطق وسط دارفور وشمال وغرب جبل مرة، ومكجر، وام دُخن، ووادي صالح وزالنجي وفي جنوب دارفور في مناطق نيالا، وكاس، وقريضة، وبليل؛ وفي جنوب كردفان في أبوجبيهة، وأبوكرشولا، وديلامي، والدلنج، والليري، وقدير، وكادُقلي، ورشاد، وتلودي. وفي وسط دارفور، بلغ عدد المستفيدين من الإغاثة الإنسانية 617 101 شخصا، وفي شرق دارفور بلغ عددهم 120 33 شخصا، وفي شمال دارفور بلغ عددهم 946 134، وفي جنوب دارفور بلغ عددهم 769 89 شخصا.

وفيما يخص الوضع الإنساني الراهن في وسط وغرب وشرق دارفور، أي مثلث الجنينة – زالنجي – ونيالا، أفرزت اعتداءات الميليشيا المتمردة على القوات المسلحة واعتداءات المليشيات المتحالفة معها على السكان في ولايات دارفور، لا سيما في مدينة الجنينة، حاضرة ولاية غرب دارفور، واقعاً إنسانياً رهيباً، حيث يجري استهداف المدنيين بالهوية وتم تدمير البنيات التحتية اللازمة لتوفير الخدمات الأساسية. إن هذا الواقع يتطلب استجابة إنسانية عاجلة ...

إن هذا الأمر يتطلب استجابة إنسانية عاجلة.

في هذا الصدد، نعرب عن الشكر والتقدير لكافة الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية والإقليمية والحكومية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المحلية والأجنبية التي استجابت للنداء الإنساني الذي أطلقته حكومة السودان وساهمت في تقديم المساعدات بصفة عاجلة الأمر الذي كان له أثر كبير في تخفيف حدة الأزمة الإنسانية والاستجابة للطوارئ، لكن ذلك يتطلب المزيد، خاصةً في ولاية غرب دارفور ر التي شهدت أحداثاً جسيمة.

يؤسفني أن أبلغ مجلسكم الموقر بأن المليشيات التي تدعمها قوات الدعم السريع اعتقلت واختطفت يوم أمس والي ولاية غرب دارفور الأستاذ خميس عبد الله بكر، ثم قامت بقتله. والتبشيع بجثمانه. ومن الجدير بالذكر أن الأستاذ خميس يمثل أحد الأطراف الموقعة على اتفاقية جوبا للسلام. ونترحم على روحه. فقد التزم موقف الحياد، أسوة بغيره من الأطراف التي وقعت على اتفاق جوبا.

تؤكد الحكومة السودانية التزامها بتسهيل دخول وحركة العاملين في المجال الإنساني ومنحهم تأشيرات الدخول والتصاريح اللازمة وتأمين سلامتهم لأداء مهامهم الإنسانية على الوجه المطلوب. كذلك ستواصل الحكومة تسهيل الإجراءات الخاصة بدخول المساعدات من الموانئ والمطارات، وإمكانية نقلها وتوزيعها وفقا لخارطة الاحتياجات لكل الولايات المتأثرة بالأزمة، ونشدد على ضرورة ممارسة أقصى درجات الضغط على القوات المتمردة والمليشيات المتحالفة معها من أجل وقف جرائمها واعتدائها، وإلزامها بتسهيل المسارات الإنسانية وعدم

التعرض لقوافل المساعدات الإنسانية، وإزالة مظاهر الوجود العسكري في مناطق التجمعات السكنية والخدمية.

فيما يتعلق بالقرار 1591 (2005)، فقد ذكرنا في مرات سابقة للمجلس أن القرار 1591 (2005) أسهم في إضعاف هيبة وحضور الدولة في إقليم دارفور، وفي الحفاظ على الأمن وحماية المدنيين بسبب الحظر المفروض على القوات المسلحة، مما أدى إلى ترجيح كفة المجموعات المسلحة، وتقويض جهود الحكومة في حفظ الأمن. ونعتقد بأن عدم توفر الدعم المالي والوفاء بتعهدات المجتمع الدولي لدعم عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج مقاتلي الحركات المسلحة، وأطراف اتفاقية جوبا قد أثر أيضاً على تنفيذ الاتفاقية على نحو مرضٍ. وإن تواجد قوات التمرد المدججة بالسلاح في إقليم دارفور مدعاة للقلق.

لقد ثبتت مشاركة عناصر أجنبية في تركيبة مقاتلي المليشيات، ومنهم من جاهر بالقول بأنه صور فيديوهات خلال مشاركتهم في القتال مع العثور على أسلحة متقدمة وذكية تم تسريبها إلى معسكر طيبة الخاص بقوات المليشيا، وعثر عليها في حاويات محصنة تحت الأرض.

إن العنف المقترن بالنهب الواسع النطاق وحرق المساكن والمرافق العامة، والمؤسسات الحكومية، وتدمير البنية التحتية، والأسواق، والمدارس، والمستشفيات، ومخازن الأدوية كلها جرائم ارتكبتها المليشيات، وهناك أيضاً استهداف للمواقع العسكرية التابعة للقوات المسلحة في دارفور إضافة إلى استهداف مطارات وجسور، كما حدث في زالنجي والجنينة.

إن نمط جرائم المليشيا يتكرر بنفس الوتيرة لهدم الدولة السودانية في المركز والهامش، وذلك بالتواطؤ مع جهات سيتم الكشف عنها في وقت لاحق. هذا العنصر لا بد من الإشارة إليه في تقارير الأمم المتحدة، لأن اتخاذ موقف الحياد أمام جرائم ترقى إلى مرتبة جرائم الحرب، وجرائم ضد الإنسانية يعتبر تشجيعاً للاستمرار في ارتكاب هذه الفظائع.

يُعزى نزوح اللاجئين الذين وفدوا إلى تشاد إلى هجمات المليشيا المبرمجة لإفراغ المكون الديمغرافي ووضع اليد على الأرض، كما فعلته بانتهاك لحرمة الملكية والحق في الحياة ووضع السكان في ظروف معيشية فظة. وهذا يندرج تحت طائلة القانون الدولي.

إن الفجوة الأمنية التي أدت إلى تفاقم الاشتباكات القبلية في دارفور وما أسفرت عنه من مواجهات ما كان ذلك أن يحدث لو تم إلغاء القرار 1591 (2005) الذي طال أمده وعمل على إضعاف القوات المسلحة السودانية ودورها في حماية المواطنين في دارفور، لدرجة أن المليشيات استهدفت القوة المشتركة المكونة بين تشاد والسودان.

واستهدفت المليشيات قبائل بعينها لدرجة أن المليشيا منعت حتى إجلاء الجرحى والمصابين بعد أن دمرت المستشفيات. كان أفراد المليشيا وحلفاؤهم يقتحمون المنازل باباً تلو الباب مع قوائم معدة سلفاً للمستهدفين. إن الجرائم المرتكبة في الخرطوم ودارفور واستهداف وقتل السكان خلال الحرب الدائرة حاليا، إنما تُكرر الآن في سيناريو القتل على الهوية الإثنية.

وفيما يتعلق بالسلام الأهلي، نطلب في هذا السياق من الأمم المتحدة دعم جهود السلام الأهلي بموازاة الجهود الرسمية التي تبذلها حكومة السودان. وهناك جهود أهلية أخرى تقوم بها منظمات المجتمع المدني من أجل تهدئة الأوضاع ومعالجة آثار الحرب. وفي هذا الإطار، وقّعت المكونات المدنية بولاية جنوب دارفور وثيقة عقد اجتماعي وتراضٍ مجتمعي ضمت 80 قبيلة بالولاية، وذلك ضمن جهود المبادرة المجتمعية بالولاية لوقف الحرب وإعادة الحياة المدنية.

بغية معالجة الأوضاع في مدينة الجنينة وولاية غرب دارفور، انعقد اجتماع طارئ ضم حاكم إقليم دارفور مع ولاة ولايات دارفور، حيث قام الولاة برئاسة حاكم الإقليم بزيار ة إلي الجنينة حاضرة ولاية غرب دارفور، باصطحاب المتطوعين من الكوادر الطبية والإدارات الأهلية والمنظمات الوطنية والمبادرين للوقوف ميدانياً علي الأوضاع الأمنية والإنسانية والعمل مع سلطات الولاية لنزع فتيل الأزمة والعمل على استتباب الأمن وإحلال السلام بعد الأحداث الدموية التي شهدتها الولاية على مدار الأيام الماضية. كذلك تم إرسال الأدوية والمواد الإيوائية الموجودة ببورتسودان عبر مطاري الفاشر ونيالا لتوزيعها على

المتضررين، بالإضافة إلى تأمين كل الطرق الداخلية والقومية من وإلى دارفور. وهذا يستدعي أن تكون الأولوية لعمليات بناء السلام وتوفير الدعم اللازم لترسيخها خلال المرحلة القادمة والنوعية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة للمساعدة الانتقالية في السودان.

إن قوات المليشيا تعمل حاليا على محاصرة منطقة أم دافوغ الحدودية الواقعة بين جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان. يحدث ذلك قبل موسم الخريف بهدف نشر آليات لها في تلك المنطقة. وهذه مسألة تبعث على القلق، حيث سيترجم إلى سلسلة من الهجمات النوعية التي تستهدف القتل على الهوية. ونحن نحذر من أن عدم إدانة هذه العمليات سوف يخلق ظروفا تهدد الأمن من الخرطوم إلى الساحل. وهذا سيتحمله صمت المجتمع الدولي عن إدانة هذه الأحداث المشينة.

نلاحظ أن هناك محاولات لربط جنوب ليبيا مع منطقة أم دافوغ، بهدف نقل آليات حربية لدعم المجهود الحربي لقوات المليشيا.

أما فيما يتعلق بوحدة مكافحة العنف ضد المرأة والطفل، فقد أدت إلى ارتفاع حالات العنف الجنسي المتصلة بالنزاع في الخرطوم. ولم ترد أي تحديثات بشأن إقليم دارفور. فالمليشيات ترتكب جرائم الخطف وتطالب بدفع فدية مالية كبيرة. لقد استهدفت المليشيات ا أي دبلوماسي أو سفير سوداني أدلى بتصريح ضدها، واستهدفت بيته ونهبت ممتلكاته. إن وحدة مكافحة العنف ضد المرأة والطفل تشير زيادة جرائم الخطف والعنف الجنساني الجماعي في الخرطوم، والتي تستهدف صغيرات السن من الفتيات. وفي معظم تلك الجرائم أكدت أصابع الاتهام إلى قوات ترتدي زيي الدعم السريع وفقاً لإفادات الشهود، وأن هذه الوحدة تقوم بتوثيق هذه الجرائم بهدف إنهاء الإفلات من العقاب.

رُفِعت الجلسة الساعة 10/20.